

مملكة البحرين 2008 - 2010

بعد عقد من تولي الملك حمد

بشينة خليفة قاسم



يرصد كتاب "مملكة البحرين 2008 - 2010... بعد عقد من تولي حمد" ويحلل كل ما وقع على أرض البحرين من أحداث خلال الأعوام 2008 - 2010 في مختلف المجالات، التي تأتي في نهاية عقد من تولي عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في مملكة البحرين، ذلك العقد الذي شهد ميلاد البحرين الجديد بفضل التغييرات الجوهرية التي تضمنها المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وتمخض هذا العقد كما أورد الكتاب عن دورتين انتخابيتين على المستوى النيابي والبلدي، وشهد منح المرأة حق التصويت والترشح، والعفو عن المعتقلين السياسيين، وإلغاء قانون أمن الدولة، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية، إلى جانب التطوير الذي تم في مجال البنية الأساسية.

هذا الكتاب هو الإصدار السابع ضمن سلسلة كتاب البحرين السنوي، وألفه فريق بحثي برئاسة الباحث عمر الحسن، ونشره مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (2010)، ويقع في 432 صفحة من القطع الكبير، ويضم ثمانية فصول يتناول كل فصل منها مجالاً من المجالات، مستعرضاً ما تحقق فيه مع الاستدلال بالأرقام والإحصائيات الموثقة.

السياسة الخارجية حققت للبحرين احترام العالم

كالعادة، كانت السياسة الخارجية هي موضوع الفصل الأول في هذا الكتاب، وركز محرر الكتاب فيه على سمتين رئيسيتين تميزت بهما هذه السياسة، وهما الإيجابية والفاعلية. وقال المحرر إن هاتين السمتين تآنيان انعكاساً وتواصلاً للأسس الثابتة التي أرسى دعائمها رائد الدبلوماسية البحرينية الشيخ محمد بن مبارك التي حققت للبحرين ما أرادت على مستوى التعاون مع الدوائر كافة خصوصاً الدائرة الخليجية المتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، والدائرة العربية بشكل عام، نتيجة للتعامل المهادئ المتزن والحازم تجاه الأزمات التي واجهتها، وتدعيم العلاقات الثنائية العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وعلى المستوى الدولي، حسبما جاء في الكتاب، نجحت البحرين في توطيد علاقاتها وتعاونها مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية الكبرى كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وكذلك القوى الآسيوية الكبرى كاليابان والصين والهند في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية.

ويرى محرر الكتاب أن السياسة الخارجية المعتدلة المهادئة حققت للبحرين مكانة دولية مرموقة، وأنها نجحت في توظيف علاقاتها المتينة مع العديد من الدول في التنمية الوطنية وتحقيق مصلحة المواطن البحريني، ونجحت في توظيف هذه العلاقات من أجل الحصول على التأييد الكبير لقضاياها ومصالحها في المحافل الدولية المختلفة، وهو ما توج باختيار الشبيخة "هايا بنت راشد" لرئاسة الدورة 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2006 وتعيين "فايقة سعيد الصالح" مساعداً للأمين العام للجامعة العربية عام 2008 ثم تعيين شخصية بحرينية كأمين عام لمجلس التعاون الخليجي ابتداءً من 2011.

الحراك الديمقراطي

في الفصل الثاني تناول الكتاب التطور الديمقراطي الذي تم في البحرين خلال دورتين برلمانيتين 2002 و2006 وكيف انضج ذلك من خلال الأداء البرلماني للبرلمان بغرفتيه (الشورى والنواب)، الذي أكد أن أي تجربة ديمقراطية لا يمكن أن تكون جامدة عند حدود النظام القانوني الذي أوجدها، وأن ما تحقق من إنجازات يعكس مستوى التطور الديمقراطي الذي شهدته المجتمع، باعتبار أن الحياة البرلمانية لأي دولة تعكس صورة حقيقية لواقع مجتمعها، بما يضمه من تيارات سياسية وأفكار.

ظفرة إعلامية

الإعلام وحرية الرأي والتعبير هو موضوع الفصل الثالث من هذا الكتاب، على اعتبارهما أحد الملامح المميزة للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وقام محرر الكتاب بسرر التطورات المهمة التي طرأت على الإعلام البحريني خلال عامي 2008 - 2009 في مجالاته المختلفة. ففي مجال الصحافة زاد عدد الصحف البحرينية اليومية إلى سبع

صحفه، إلى جانب أربع صحف أسبوعية تصدر باللغة العربية، إلى جانب اثنتين تصدران يوميًا باللغة الإنجليزية. ولم يقف التطور عند الناحية الكمية فقط، بل زادت مساحة حرية التعبير في الصحافة البحرينية بشكل كبير ولم يعاقب أي كاتب بسبب التعبير عن رأيه، وأقيمت عقوبة حبس الصحافي نهائيًا بما فيها الحبس الاحتياطي. كما تجلت حرية التعبير أيضًا على مستوى الفعاليات الأخرى واللقاءات الجماهيرية التي كانت سمة واضحة خلال العامين الأخيرين من هذا العقد من حكم جلالة الملك.

وعلى مستوى الإعلام المرئي تناول هذا الفصل من الكتاب الطفرة الواضحة التي تحققت في أداء جهاز الإذاعة والتلفزيون من خلال خطة تغطي الفترة من 2009 - 2014 بالإضافة للانفتاح على منجزات التكنولوجيا، واستخدامها في عملية تحديث وسائل الإعلام مسموعة ومرئية ومقروءة، وكذلك شبكة الانترنت.

استراتيجية أمنية

وتناول الفصل الرابع من الكتاب الاستراتيجية الأمنية التي تتبعها البحرين التي تتناسب مع طبيعة المرحلة التي تعيشها ومع عملية التنمية السياسية والإصلاح السياسي. وتعتمد هذه الاستراتيجية كما ورد بالكتاب على الشراكة المجتمعية والتعاون المتبادل بين المواطن ورجل الأمن وحماية حقوق الإنسان ضمن اعتبارات رسالة الأمن العام.

وعملت هذه الاستراتيجية على مستويين، داخلي يقوم على تحديث وتطوير الأجهزة الأمنية، باعتبارها الجهة المنوط بها حفظ النظام وحماية القانون، وخارجي يهدف إلى الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في المجال الأمني. ويشير هذا الفصل إلى الاستراتيجية الفعالة التي تبنتها البحرين في مجال التصدي للإرهاب والمخدرات والفساد بالتوازي

أدى إلى نمو واضح في عدد المسافرين في مطار البحرين.

كما عرض الفصل لما تحقق في مجال الاتصالات والتعليم والصحة وحجم الإنفاق الذي رصدته الحكومة للنهوض بالصحة والتعليم وفي مجال العمل والتدريب والشباب والرياضة وحماية البيئة.

مساهمات المجتمع المدني في القضايا الوطنية

وأوضح الفصل السابع من هذا الكتاب أن عدد مؤسسات المجتمع المدني في البحرين قد وصل في عام 2009 إلى 489 مؤسسة تنوعت بين جمعيات وأندية ونقابات ومراكز ولجان واتحادات، وذلك نتيجة للدعم المباشر الذي تقدمه الحكومة لهذه المؤسسات، إيماناً بدورها المهم في إحداث الحراك السياسي والاجتماعي في المملكة.

واستعرض الفصل فعاليات مؤسسات المجتمع المدني ومساهماتها في القضية الوطنية والإقليمية، وركز على الجمعيات السياسية لما لها من دور محوري في المشهد البحريني، وتناول القضايا التي كانت محل اهتمام هذه الجمعيات خلال عام 2009، وموافقها من الحوار الوطني وتأكيداها على نبذ العنف، ولم يغفل الدور الذي تقوم به الجمعيات الاجتماعية والمهنية والسياسية والدينية والنقابات العمالية والصناديق الخيرية. ويستعرض الفصل بعض الملاحظات على أداء مؤسسات المجتمع وطبيعة تكوينها وكيفية النهوض بها.

حقوق المرأة

ويختتم الكتاب بالفصل الثامن الذي يتناول قضايا المرأة ودعم حقوقها، ويبرز كيف تكاثفت الجهود الحكومية والأهلية على مدى سنوات للارتقاء بمكانتها على المستويات كافة، ومساعي المجلس الأعلى للمرأة خلال عامي 2008 - 2009 لمساعدة المرأة في الوصول لمجلس النواب خلال الانتخابات المقبلة في العام 2010، وأوضح كيف أثمرت جهود دعم المرأة بتبوء المرأة لـ 13% من المناصب القيادية وأصبحت تمثل 29% من إجمالي قوة العمل بالمملكة، وارتفعت نسبة استجوابها على سجلات تجارية من 34% في عام 2001 إلى 37% في عام 2008.

وبين هذا الفصل أن جهود دعم المرأة البحرينية تتوجت بمصادقة عاهل البلاد على القانون رقم 19 لسنة 2009 بإصدار قانون أحكام الأسرة (القسم الأول، السني). ويلقي الفصل الضوء على الخطط المستقبلية المتعلقة بدعم المرأة فيما يتعلق بالملفات الملحة على صعيد الاستقرار الأسري والجنسية والتمكين السياسي والسعي لتخفيف معاناة الأسرة البحرينية، ودراسة تحفظات البحرين تجاه اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو".

وعلى امتداد الفصول الثمانية استشهد الكتاب بالعديد من الجداول والإحصائيات التي تدعم ما قام برصده من أحداث وتدعم رؤاه التحليلية حول الموضوعات كافة.



"أرشيفية"

أصاب اقتصاديات العالم وانعكس على الاقتصاد البحريني. وقال محرر الكتاب إن البحرين بفضل سياستها الاقتصادية كانت الدولة الأقل تأثراً بهذه الأزمة بين دول المنطقة، حيث استفادت من فوائض النفط السابقة ومن تنويع النشاط الاقتصادي للمملكة.

كما أشار الفصل إلى تعاون المملكة مع شقيقاتها في مجلس التعاون الخليجي، وهو التعاون الذي تمخض عن انطلاق السوق الخليجية المشتركة في 2008 وما تلاه من مساع لتتبع الخطوات التي اتخذها المجلس.

التنمية الشاملة

ويرصد الفصل السادس ما تم تحقيقه في مجال التنمية البشرية بأشكالها المختلفة، ويبين أنه في مجال التنمية الأساسية اتبعت المملكة استراتيجية متعمدة الاتجاهات تقوم على النهوض بقطاعات البنية التحتية كإنشاء الطرق والجسور وصيانتها، وتوسعة شبكتي المياه والصرف، وتوسعة طاقة الماء والكهرباء، وتحديث أجهزة الملاحة وتطوير الموانئ الجوية والبحرية، وإنشاء المدن السكنية الجديدة، وتجديد المدن والقرى القائمة. وأشار المحرر إلى حجم الإنفاق الكبير الذي خصصته الدولة للإنفاق على هذا القطاع. وفي مجال المياه اتبعت المملكة خطاً شاملاً للتصدي لما تواجهه من ندرة في موارد المياه وزيادة المستمرة في معدل الاستهلاك.

وبالنسبة للكهرباء، أشار الفصل إلى جهود الحكومة في مواجهة ظاهرة الانقطاع المتكرر للكهرباء بسبب زيادة الطلب عليها في ظل النمو العمراني في المملكة.

كما تضمن هذا الفصل تفصيلاً وبالارقام ما تم إنجازه في مجال تحديث الطرق البرية لتحسين عمليات النقل البري، إلى جانب العناية الخاصة التي أولتها الحكومة لقطاع النقل الجوي الذي

مع توعية الجماهير بمخاطر هذه الجرائم. هذا إلى جانب الكيفية التي تعاملت بها أجهزة الأمن مع عمليات العنف التي وقعت في الداخل البحريني. وكانت الأجهزة الأمنية البحرينية على مستوى خطورة المرحلة التي تعيشها البحرين والمخاطر التي تواجهها ارتباطاً بالنشاط الاقتصادي المتزايد بما الذي جعل منها هدفاً لعصابات غسيل الأموال ومصادر تمويل الإرهاب.

كما بين هذا الفصل كيفية اهتمام البحرين بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، والإطار القانوني الذي اتبعتته لتعريف وتجريم هذه الظاهرة، وإنشاء مؤسسات متخصصة لمواجهتها.

الاقتصاد والتصدي للأزمة العالمية

تناول هذا الفصل الاقتصاد الوطني البحريني وكيفية مواجهة الحكومة للأزمة المالية العالمية التي وصل تأثيرها إلى كل دول العالم، وانخفاض أسعار النفط والركود الكبير الذي

بطاقة الكتاب

اسم الكتاب:

اسم المؤلف: دكتور عمر الحسن وفريق من الباحثين

دار النشر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

سنة النشر: 2010

